تصدرت الكويت حجم العقود في يناير من خلال مشروع محطة الغاز الطبيعي

52 مليار دولار حجم ترسيات العقود في الخليج بالنصف الأول

الكويت الثالثة اقليميا بحجم ترسية العقود بدعم من مشروع طرق في جنوب المطلاع (محمد هاشم)

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان قيمة المشروعات التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الاول من 2016 بلغت 52 مليار دولار منخفضة 40٪ عن 87 مليار دولار التي بلغتها خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وعزت ذلك الى تراجع اسعار النفط وتقليص الميزانيات الحكومية فضلا عن الضعف الذي تعرضت له اسواق العقارات ما ادى الى الاضرار بالثقة والميول بوجه عام لدى الجهات صاحبة المشاريع لطرح مشروعات جديدة.

نشاط متذبذب

وأشارت المجلة الى ان قيمة العقود التي ارسيت خلال الأشهر الستة الماضية كانت متذبذبة هبوطا وصعودا، فقد بلغت ترسيات العقود في يناير اكثر من 16 مليار دولار وبنمو 10٪ في قيمة العقود عن اداء عام 2015، وذلك بفضل ترسية 5 مشروعات تجاوزت قيمة الواحد منها مليار دولار وتصدرتها الكويت بترسية مشروع محطة الغاز الطبيعي المسال بقيمة 2,9 مليار دولار.

12 مليار دولار قيمة ترسيات العقود في الشرق الأوسط خلال يونيو

الكويت والسعودية قد تشهدان تباطؤاً في ترسيات العقود خلال الربع الثالث

نمو سلبي

وتحول النمو الى سلبي في فبراير متراجعا بنسبة 75٪ عن الشهر الذي سبقه لتهبط قيمة العقود الى 5,7 مليارات دولار، مقارنة مع 23 مليار دولار في يناير 2015، ولكن شهر مارس شهد انتعاشا لتصل قيمة العقود المرساة فيه الى 8,7 مليارات دولار ثم واصلت تحسنها في ابريل الى 9,2 مليارات دولار.

غير ان شهر مايو شهد انتكاسا من جديد لتهبط قيمة العقود على اساس شهري بنسبة 50٪ الى 4,6 مليارات دولار.

وفي يونيو الماضي استعادت الترسيات عافيتها لتصل الى 7,9 مليارات دولار مستمدة الدعم من ترسية مشروع توسعة مترو دبي 2020 بقيمة 2,9 مليار دولار، ولكن برغم ذلك، كان الأداء اقل بنسبة 26٪ عما كان عليه خلال الشهر ذاته من 2016.

هبوط حاد

وتوقعت وحدة ميد بروجكتس - احدى المؤسسات التابعة لمجلة ميد - ان تشهد دول مجلس التعاون الخليجي هبوطا حادا يصل الى 15٪ في القيمة الاجمالية للعقود التي ستتم ترسيتها في 2016 لتبلغ 140 مليار دولار، مقارنة مع 165 مليار دولار خلال عام 2015، حيث مازال واضحا تأثير هبوط اسعار النفط على الميزانيات الحكومية والمصروفات الرأسمالية والاستثمارات المتعلقة بها. وتستند التوقعات الى اكثر من 2100 مشروع وضعت الخطط بشأنها وما زالت في انتظار الترسية.

الترسيات الإقليمية

وعلى الصعيد الاقليمي، قالت المجلة ان العقود التي تمت ترسيتها في الشرق الأوسط خلال الشهر الماضي ارتفعت الى 12 مليار دولار مقارنة مع 7 مليارات دولار للفترة ذاتها من 2016، فيما ازداد عدد العقود من 44 الى 51 عقدا.

وقالت المجلة انه فيما تصدرت الامارات القائمة من حيث عدد العقود بواقع 20 عقدا بلغت قيمتها 4,8 مليارات دولار، الا ان ايران تصدرتها من حيث قيمة اكبر عقد منفرد بواقع 4,2 مليارات دولار لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وتلتها قطر بعقد قيمته 4 مليارات دولار، فيما حلت الكويت بالمركز الثالث بعقد مشروع طرق بمدينة جنوب المطلاع بقيمة 956 مليون دولار.

وفي حين توقعت المجلة ان تشهد كل من الكويت والسعودية تباطؤا في ترسيات العقود خلال الربع الثالث من 2016 مقارنة بارتفاع في قيمة العقود لدى ايران، وتتبعها تركيا فمصر.

مؤشر التقدم الاجتماعي: الكويت الثانية عربياً والـ 45 عالمياً

تصدرت فنلندا قائمة دول العالم الأكثر تقدما من الناحية الاجتماعية لعام 2016، متقدمة بست مراتب عن تصنيف العام الماضي، وذلك وفقا لمؤشر التقدم الاجتماعي الصادر عن منظمة «سوشيال بروغرس امبيراتيف» الأميركية.

وجاءت كندا في المركز الثاني ضمن قائمة الدول الأكثر تقدما من الناحية الاجتماعية، تلتها الدنمارك في المركز الثالث، ثم استراليا في المركز الرابع.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا و39 عالميا، تلتها الكويت الثانية عربيا والمرتبة 45 عالميا، ثم تونس في المرتبة 56 عالميا، ثم السعودية في المركز 65 متقدمة بأربع مراتب عن تصنيف العام الماضي.

ويعتمد مؤشر التقدم الاجتماعي، الذي يشمل نحو 133 دولة حول العالم، على أكثر من 50 بندا تصب في مجموعها في مدى كفاية الحاجات الأساسية للمواطنين.

ومن أهم المعايير التي يستند اليها المؤشر: الوضع الصحي لمواطني الدولة، وأمانهم الشخصي، ومنافذ الدخول للمعلومات المتاحة لهم، إضافة إلى منافذ التعليم، وخدمات الصرف الصحي، والاستدامة، إلى جانب حصة الفرد من الناتج، والحريات الشخصية والاختيار والتسامح.

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2016

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
39	الإمارات	73.69
45	**الكويت**	**71.84**
56	تونس	68.00
65	السعودية	66.30
71	الأردن	65.43
74	لبنان	64.42
86	المغرب	61.92
88	الجزائر	61.18
89	مصر	60.74
104	العراق	52.28

احتياطيات النفط الأميركية تتجاوز السعودية والروسية

60 مليار برميل تحتضنها ولاية تكساس وحدها من النفط الصخري

رويترز: أظهرت دراسة حديثة مستقلة صادرة عن شركة ريستاد انيرجي حول الاحتياطيات النفطية العالمية ان الولايات المتحدة اصبحت الآن تملك من الاحتياطيات النفطية القابلة للانتاج ما يتجاوز احتياطيات السعودية وروسيا.

وقالت الدراسة ان اكثر من 50٪ من الاحتياطيات الاميركية المتبقية هي من النفط الصخري غير التقليدي، وتحتضن ولاية تكساس وحدها اكثر من 60 مليار برميل من النفط الصخري، وفقا لهذه الدراسة.

وميزت الدراسة الجديدة بين الاحتياطيات الموجودة في الحقول الكائنة حاليا، وبين تلك التي تضمنتها مشروعات التنقيب والاحتياطيات المحتملة في مواقع اكتشفت مؤخرا وحتى في الحقول التي لم يتم اكتشافها حتى الآن.

وقد طبقت الشركة معيارا قياسيا لتقدير الاحتياطيات يجري تطبيقه على كافة الحقول وفي جميع الدول المنتجة سواء داخل منظمة أوبيك او خارجها، فيما تستند مصادر عامة اخرى لتقدير الاحتياطيات النفطية العالمية، ومنها المراجعة الاحصائية التي تصدرها شركة بي بي النفطية البريطانية، على التقارير الرسمية التي تصدرها الدول حول احتياطياتها ولكن هذه تقوم على مجموعة من المعايير الغامضة وغير الشفافة.

واوضحت الدراسة ان بعض اعضاء أوبيك مثل فنزويلا تضمن النفط غير المكتشف حتى الآن ضمن احتياطياتها، فيما تتحفظ دول اخرى كالصين والبرازيل في تقدير هذه الاحتياطيات وتقصرها على الحقول الموجودة فقط.

وقدرت دراسة ريستاد انيرجي الاحتياطيات العالمية بما يوازي 2,1 تريليون برميل او ما يعادل 70 ضعفا للانتاج الحالي بمعدل 30 مليار برميل من النفط الخام سنويا.

وللمقارنة، فإن الانتاج التراكمي حتى عام 2015 بلغ 1,3 تريليون برميل، ويساهم انتاج النفط غير التقليدي بما نسبته 30٪ من اجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخراج، في حين تساهم حقول الاوفشور بنسبة 33٪ من الاجمالي.

وتملك الشركات السبع النفطية العالمية اقل من 10٪ من الاجمالي، وتؤكد هذه المعلومات ان ثمة كميات محدودة نسبيا من النفط القابل للاستخراج في الكرة الارضية، وفي ضوء التوقعات بأن تتضاعف اعداد السيارات في العالم من مليار الى ملياري سيارة في غضون السنوات الثلاثين المقبلة، فانه يصبح واضحا للغاية ان النفط بمفرده لن يكون كافيا لتوفير الاحتياجات العالمية المتزايدة لتنقل الافراد.

49٪ من الشركات متشائمة تجاه خروج بريطانيا من الاتحاد

رويترز: أظهر مسح نشر امس أن الثقة بين الشركات البريطانية هبطت بشكل حاد في أعقاب التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي وهو ما يعزز الرأي القائل بأن اقتصاد بريطانيا قد يواجه أوقاتا صعبة بعد هذا القرار التاريخي. وقفز عدد الشركات التي تشعر بتشاؤم بشأن الاقتصاد على مدى 12 شهرا القادمة إلى 49٪ في الاسبوع الذي أعقب الاستفتاء من 25٪ قبل إعلان نتيجة التصويت، حسبما أظهر مسح أجرته مؤسسة يوجوف ومركز البحوث الاقتصادية والاعمال. وعلى هذه الخلفية قال محافظ بنك انجلترا مارك كارني إن من المرجح أن يحتاج البنك المركزي البريطاني إلى تقديم المزيد من التحفيز للاقتصاد على مدى الصيف. من جهته، اعتبر المدير بمركز البحوث الاقتصادية سكوت كورفي «هذه الارقام تشير إلى رد فعل مذعور إلى حد كبير على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي». واضاف: «الشركات لا تشعر فقط بقدر أكبر كثيرا من التشاؤم بشكل عام إزاء حالة الاقتصاد لكن أيضا توقعاتها للمبيعات المحلية والصادرات والاستثمار على مدى الاثني عشر شهرا القادمة هوت بشكل حاد». وأظهر المسح الذي شمل ألف شركة مقرها بريطانيا أن 26٪ من تلك الشركات متشائمة بشأن توقعاتها للنشاط ارتفاعا من 16٪ قبل الاستفتاء.

تشاؤم كبير تجاه الاقتصاد البريطاني نتيجة الخروج من الاتحاد الاوروبي

بريطانيا تستورد 93٪ من الغاز بحلول 2040

قالت الشبكة الوطنية للغاز امس ان بريطانيا قد تعتمد على الدول الأخرى في الحصول على 93٪ من احتياجاتها من الغاز بحلول العام 2040 إذا كان النمو الاقتصادي ضعيفا ولم تتوافر الأموال الكافية لدعم إنتاج الغاز محليا.وجاءت التوقعات بشأن الواردات في إطار سيناريو «التقدم البطيء» وهو أحد 4 سيناريوهات محتملة تضمنها تقرير للشبكة بعنوان «سيناريوهات مستقبل الطاقة في بريطانيا». وفي إطار السيناريو «الصديق للبيئة» الذي يتضمن صياغة سياسات وتخصيص استثمارات في قطاع الطاقة لخدمة الأهداف البيئية بعيدة المدى، فإنه ومن المتوقع أن ترتفع واردات الغاز إلى 90٪ من الإمدادات بحلول العام 2040. أما سيناريو «لا تقدم»، حيث تسير الأمور كالمعتاد فإن الواردات سترتفع إلى 75٪، ولم تقدم الشبكة سوى سيناريو واحد تنخفض فيه واردات الغاز إلى 30٪ بحلول العام 2040. وبموجب هذا السيناريو تركز سياسات الحكومة على تعزيز الإمدادات المحلية وتمهيد الطريق أمام الوسائل غير التقليدية لاستخراج الغاز مثل الغاز الصخري. كما بحثت الشبكة الوطنية التطور المحتمل لنظام الكهرباء في بريطانيا، وتوقع التقرير أن تلتزم الحكومة بتعهدها بإغلاق كل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول العام 2025 ما لم تصبح مجهزة بتكنولوجيا لاحتجاز وتخزين الانبعاثات.

«فيتش»: خروج بريطانيا يؤثر على الشرق الأوسط وأفريقيا

رويترز: قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إن تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي قد يؤثر على دول الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال الأسواق والتجارة والمساعدات وإن كانت أي آثار فورية تبدو «محدودة».

وقالت فيتش في بيان «آثار الأمد القصير قد تأتي من خلال اضطراب السوق في حين قد يؤثر تباطؤ النمو البريطاني والأوروبي سلبا على اقتصادات الشرق الأوسط وأفريقيا في وقت تعاني فيه بالفعل من ضغوط شديدة» مشيرة إلى أن عشر دول من بين 29 دولة مصنفة في المنطقة قد أعطيت نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت الوكالة أن أبرز الآثار الفورية المترتبة على الانسحاب البريطاني يظهر في زيادة عزوف المستثمرين عن المخاطرة في حين يتوقف التأثير على مدى الاندماج مع النظام المالي العالمي.

وأضافت أن التصويت لصالح الانفصال البريطاني أدى أيضا إلى ارتفاع قيمة الدولار الأميركي أمام معظم العملات المعومة في الأسواق الناشئة وهو ما سيزيد من أعباء الدين وخدمته على الدول ذات الميزانيات المثقلة بديون دولارية كبيرة.

وتابعت «بالنسبة للدول التي تربط عملاتها بالدولار (مثل دول مجلس التعاون الخليجي) أو تلك التي تتبنى أسعار صرف محكومة (مثل اثيوبيا ومصر وأنجولا) فسيعني لها الأمر مزيدا من الارتفاع في أسعار صرف العملات المرجحة بالتجارة وتراجعا في القدرة على المنافسة بما قد يزيد من اختلالات الاقتصاد الكلي».

وقالت فيتش إنه بينما تحوز السعودية معظم أصولها الاحتياطية في صورة أصول مقومة بالدولار فمن المعتقد أن دول الخليج الغنية الأصغر حجما ستحتفظ بقدر كبير من الأصول في بريطانيا والاتحاد الأوروبي. لكنها أضافت أن صافي أصولها الخارجية السيادية المقدرة - التي تعادل 400٪ الناتج المحلي الإجمالي في الكويت ونحو 200٪ من الناتج المحلي في أبوظبي وقطر - كاف كي تعوض بسهولة أي خسائر في المحافظ قد تنجم عن اضطراب السوق رغم معدلات العجز الحالية. وقد تكون الآثار المترتبة على تراجع النمو بمنطقة اليورو كبيرة أيضا على تونس التي تشكل صادراتها إلى منطقة العملة الموحدة 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي والمغرب الذي تشكل صادراته 12٪.

وقالت الوكالة إن المغرب وتونس ومصر لديها انكشاف كبير على المملكة المتحدة عبر قطاع السياحة وإن كانت الحوادث الأمنية لها أثر سلبي كبير بالفعل على تونس ومصر.

في الأمد المتوسط قالت فيتش إن الخروج من الاتحاد الأوروبي قد يتطلب من دول الشرق الأوسط وأفريقيا التفاوض على اتفاقات تجارة ثنائية مع الاتحاد للحفاظ على إمكانية الدخول إلى السوق البريطانية ومن المرجح أن يطول أمد هذه العملية.

إيران تعزز صادراتها بـ 25٪ إلى 3,5 ملايين برميل يومياً

محمود عيسى

قالت نشرة اويل برايس انتلجنس ان ايران صدمت توقعات المحللين بعودتها السريعة لزيادة انتاجها وصادراتها من النفط هذا العام بعد رفع العقوبات الدولية، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 25٪ من نحو 2,8 مليون برميل يوميا إلى 3,5 ملايين برميل يوميا، فيما حدد المسؤولون الايرانيون هدفهم بانتاج 4 ملايين برميل يوميا قبل حلول نهاية العام.

ولكن تحقيق هذا الهدف لن يكون متاحا في الوقت الحاضر، فقد ابلغ انطوان هالف، وهو زميل بارز في مركز سياسات الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا محطة بلومبرغ أنه على الرغم من ان إيران قد فاجأت أسواق النفط العالمية حتى الآن، الا ان تحقيق المزيد من الزيادة في الإنتاج سيكون أكثر صعوبة، وان تجاوز «مستويات ما قبل العقوبات» يتطلب تعظيم الاستثمارات والتكنولوجيا وهذا الاقتراح يعتبر من الخطط او الاهداف بعيدة المدى، حيث تخطط ايران لاستقطاب 100 مليار دولار من الاستثمارات من شركات النفط العالمية، ولكن إلى أي مدى يمكن تحقيق هذا الهدف؟ ان ذلك يعتمد على استقرار النموذج الجديد من العقود النفطية، بالاضافة الى طمأنة شركات النفط والتأكيد لها بأنها لن تكون عرضة للانتقام من الحكومات الغربية لممارسة الأعمال التجارية في إيران. وفي كلتا الحالتين، فإن ايران قد تواجه على المدى القريب مشكلة في الاستمرار في تحقيق المكاسب المبهرة التي حققتها على صعيد الانتاج مؤخرا.

وعادت روسيا لتصبح المصدر الاكبر للنفط للصين للشهر الثالث على التوالي حيث تجاوزت السعودية.

وتقول الارقام الصادرة عن ادارة الجمارك الصينية ان روسيا زودت الصين بنحو 1,24 مليون برميل يوميا مقارنة مع اقل من مليون برميل صدرتها السعودية لها.

وقالت النشرة ان النفط الروسي منخفض الكبريت بوجه خاص حقق اداء جيدا في ظل صغر حجم شحنات النفط والقرب الجغرافي بين البلدين، وهما عاملان ايجابيان بالنسبة للمصافي الصينية التي ساعدت في الاشهر الخمسة الاخيرة من العام الماضي على زيادة الطلب الصيني بصورة كبيرة ما ادى الى التحسن الملحوظ في اسعار النفط مؤخرا.